مقابلة

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

أزمة المطالب مستمرّة وتهدّد العام الدراسي محفوض: إذا لم تُحلّ سنتجه إلى السلبية

لا شك في ان العام الدراسي الماضي كان من اصعب الاعوام الدراسية على طلاب لبنان عموما، وبخاصة على طلاب الجنوب نتيجة الحرب هناك، وبسبب الازمات السياسية والاقتصادية والمالية التي انعكست سلبا على القطاع التربوي، حيث تفاقمت اكثر الازمة المعيشية للاساتذة في القطاعين الرسمي والخاص، ما دفع نقابات وروابط المعلمين الى التحرك

هددت نقابة المعلمين بعدم بدء العام الدراسي المقبل في المدارس الخاصة ما لم تحل قضية "قانونَي الاساتذة" قبل ايلول، والمتعلقين بتغذية صندوق التعويضات وزيادة ايراداته، وبتعيين مجلس ادارة جديد للصندوق يضع خطة لانقاذه والحفاظ على مدخرات نحو 60 الف معلم من تعويضات ورواتب تقاعدية، علما ان صندوق التعويضات هو الوحيد من بين الصناديق الضامنة والتقاعدية الذي لا يزال يقبّض وفق سعر الصرف القديم (1500 ليرة للدولار).

تنتظر النقابة حلا من اثنين: اما ان ينشر رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي في الجريدة الرسمية القانون الخاص بتمويل الصندوق والذي اقره المجلس النيابي ليصبح نافذا، او ان يجبر وزير التربية عباس الحلبي، بقرار منه، المدارس على ان تدفع للصندوق 8% على كامل الرواتب التي تعطيها للمعلمين بالعملات كافة.

يبدو ان المحاصصة السياسية دخلت على بعض مطالب الاساتذة لاسيما في تشكيل مجلس ادارة صندوق التعويضات، اضافة الى تمنع بعض المدارس الخاصة عن دفع ما يتوجب عليها من زيادات وفقا للبروتوكول الموقع بينها وبين نقابة المعلمين. وقد بحث المجلس التنفيذي لنقابة المعلمين بكيفية افتتاح العام الدراسي المقبل بالطريقة الفضلى، مذكرا بالاتفاق بينه وبين اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة على المعدل الوسطي للرواتب بالدولار النقدي بنسبة 60 الى 65% لكي يتمكن المعلمون من تأمين مستلزماتهم المعيشية.

كما برزت ايضا مشكلة مطالب المعلمين المتعاقدين في مسألة زيادة بدل الانتاجية عن العام الدراسي المقبل من 300 دولار الى ما فوق 700 دولار وصولا الى 1000 دولار، وهو الامر الذي بقي مدار اخذ ورد، ويهدد العام الدراسي ما لم يتم ايجاد حل له. عدا مطلب دفع بدل انتاجية للمتعاقدين عن اشهر الصيف، تماما كما كانت تدفع اثناء العام الدراسي، وباقرار مرسوم رفع اجر الساعة.

كذلك برز مطلب زيادة تقديمات الضمان الاجتماعي للاساتذة في القطاع الخاص، بعد زيادة الضمان لقيمة الاشتراكات من دون زيادة كافية في التقديمات الصحية.

"الامن العام" بحثت مع نقيب المعلمين نعمة محفوض تفاصيل الازمة والمطالب.

■ ما مصير الاتفاق بين المجلس التنفيذي للنقابة وبين اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة على المعدل الوسطي للرواتب بالدولار النقدي بنسبة 60 الى 65%؟

□ بالنسبة الى رواتب العام الدراسي المقبل، نحن متفقون مع اصحاب المدارس ان يكون المعدل الوسطي للرواتب بين 60 و65 في المئة بالدولار من راتب العام 2019، يعني قيمة الراتب بالدولار كما كان قبل الازمة. هناك مدارس في الاطراف، مثل عكار واقصى الجنوب والبقاع، حيث البيئة فقيرة لا تستطيع ان تدفع اكثرمن 40 الى 50 في المئة، ولن نفتعل مشكلة معها لأن هناك مدارس في بيروت وجبل لبنان اعطت نحو 70 في المئة بالدولار من قيمة الراتب، لذلك نقول ان المعدل الوسطي يجب ان يكون بين 60 الى 65 في المئة. اعتقد ان هذا الاتفاق ساري المفعول، اما اذا لم تلتزم بعض المدارس الصغيرة، فهناك قرار بعدم دخول الصفوف والنقابة ستغطي تحركهم.

■ ماذا عن حراك المعلمين المتعاقدين في مسألة مطلب زيادة بدل الانتاجية عن العام الدراسي المقبل؟

□ الاساتذة المتعاقدون هم في التعليم الرسمي، واذا كان هناك في التعليم الخاص متعاقدون بالساعة او شهريا فيدفعون لهم بالدولار وفق القاعدة الثلاثية حسب راتب الاستاذ في الملاك. لكن المتعاقدين مع المدارس الرسمية هم الذي يطالبون بزيادة الانتاجية، وفي رأيي حتى اساتذة الملاك في الدولة لم يعد يكفيهم 300 دولار. لذلك تطالب روابط الاساتذة في الملاك والمتعاقدين بسلسلة رتب ورواتب جديدة، لكن للاسف لا وضع الدولة يسمح ولا البنك الدولي يوافق على سلسلة رواتب جديدة في ظل هذا الانهيار الحاصل. لذلك يطالب الاساتذة من الملاك والمتعاقدين في القطاع الرسمي بزيادة الانتاجية ليصل الراتب الى ما بين 600 او 700 اوحتى الف دولار، ليتمكنوا من متابعة العام الدراسي لان 300 دولار "لم تعد تمشي". وهذا الموضوع يتابع بين الروابط وبين وزير التربية.

■ رفعتم عددا من المطالب ابرزها عن صندوق التعويضات ورواتب الاساتذة العاملين والمتقاعدين في المدارس الخاصة. ماذا تحقق منها وما لم يتحقق؟

□ بالنسبة الى ما تحقق، الاساتذة المتقاعدون الذين خرجوا من الخدمة حسب سن التقاعد كانوا ما زالوا يقبضون راتبا بقيمة مليون او مليون و300 الف ليرة. اجرينا اتفاقا مع المدارس برعاية وزير التربية وضربنا رواتبهم بستة، وهذا الاتفاق ينتهي في 30 ايلول وقد اثرت الموضوع مع وزير التربية، ويفترض تجديد هذا البروتوكول وضرب الراتب القديم بتسعة وليس بستة، لان الدولة تضرب بتسعة وقد نزيد شهرين على الراتب. بالنسبة الى ما لم يتحقق، وهو يخلق مشكلة للعام الدراسي المقبل، موضوع دفع اشتراكات صندوق التعويضات وفق الراتب القديم. هذا الموضوع في حاجة الى حل حتى لا تنفتح مشكلة جديدة مع بدء العام الدراسي. هناك مسألة الضمان الصحي، فلا تزال تقديمات الضمان لاساتذة المدارس الخاصة ضئيلة جدا، وهذا الموضوع خلق لنا مشكلة، فاما يزيد الضمان تقديماته واما ان نوقف دفع الاموال التي يتقاضاها فهو رفع قيمة الاشتراكات ولم يرفع قيمة التقديمات.

■ هددت نقابة المعلمين بعدم بدء العام الدراسي المقبل في المدارس الخاصة ما لم تحل قضية صندوق التعويضات قبل ايلول. اين اصبحتم في التفاوض مع وزارة التربية والمدارس؟ هل تم استرداد "قانونَي الاساتذة" ونشرهما في الجريدة الرسمية كما وعد رئيس الحكومة؟

□ بعض المدارس الخاصة تدفع لصندوق التعويضات 6 في المئة من راتب الاستاذ القديم يعني 6 في المئة من مليون ونصف مليون او مليوني ليرة، وكحد اقصى 3 ملايين ليرة، مما يعني ان صندوق التعويضات في ضوء التحلل والانتهاء. كل الصناديق التعاضدية في لبنان غيرت المساهمات والاشتراكات بما فيها صندوق الضمان الاجتماعي، الا المدارس ما زالت مصرة ان تدفع على السلسلة القديمة حسب القانون القديم، في الوقت الذي تقاضت المدارس اقساطا جد مرتفعة من الاهالي من دون قانون، فلماذا لا يدفعوا للصندوق مما يتوجب طالما ان المدارس تقاضت اقساطا مرتفعة وبالدولار الى حين اقرار الدولة للسلسلة الجديدة؟ لذلك لم يعد في مقدورنا الانتظار، مع اننا وضعنا قانونا لتغذية الصندوق لكن الرئيس نجيب ميقاتي لم ينشره نتيجة بعض الضغوط، فرفعنا طعنا امام مجلس شورى الدولة وربحنا الطعن، لكن القانون لم ينشر بحجة ان الموضوع اصبح عند رئيس المجلس نبيه بري، ونحن ننتظر قرار الرئيس بري والمسألة باتت بينه وبين الرئيس ميقاتي، نحن اعطانا مجلس الشورى الحق في نشر المرسوم. الخلاصة، انه اذا لم ينشر الرئيس ميقاتي المرسوم، ولم تتخذ المدارس الخاصة مبادرة ذاتية لتدفع وفق الارقام اللازمة فان الصندوق يصبح في طور الانحلال.

■ هناك اقتراح لزيادة ايرادات صندوق التعويضات وافق عليه مجلس ادارة الصندوق بمرسوم في مجلس الوزراء لرفع قيمة المحسومات والمساهمات بمضاعفة ارقام سلسلة الرتب والرواتب 30 مرة، هل تم الموضوع؟

□ صحيح، مجلس ادارة الصندوق اخذ قرارا بضرب ارقام السلسلة القديمة بثلاثين مرة، وطلب من المدارس ان تدفع على اساس السلسلة الجديدة المضروبة بثلاثين، وهذا الامر يحتاج الى موافقة مجلس الوزراء، ونحن في صدد اعداد مرسوم بذلك وارساله لمجلس الوزراء. فاذا وافق يتم حل لمشكلة ولا يعود في مقدور اصحاب المدارس التذرع بعدم وجود قانون، ويكونوا مضطرين الى الدفع بنسبة 6 في المئة على اساس السلسلة القديمة مضروبة بثلاثين مرة. ونحن ايضا كمعلمين ندفع الستة في المئة مضروبة بثلاثين.

■ هل تم تعيين مجلس ادارة جديد لصندوق التعويضات الممدد له 4 سنوات؟ ◄

نقيب المعلمين نعمة محفوض.

> **البنك الدولي لم يوافق على سلسلة رواتب جديدة للاساتذة المتعاقدين في ظل الانهيار الحاصل**

□ مجلس ادارة صندوق التعويضات مؤلف من 10 اشخاص، 4 تعينهم نقابة المعلمين و4 يعينهم اصحاب المدارس العشر الاول الاكثر تسديدا للصندوق، وقاض واحد يسميه وزير العدل وعن وزارة التربية المدير العام. تم تشكيل المجلس من ستة اشهر ورفعناه الى وزير التربية وهو في حاجة الى مرسوم من مجلس الوزراء، لكن رئيس الحكومة اوقف المرسوم اكثر من مرة. المرة الاولى بحجة ان احد الاطراف السياسيين ليس له حصة في المجلس، وكانت المحاصصة التي حصلت في كل مرافق البلد يجب ان تصل الى صندوق المعلمين. وتم حل الموضوع، لكن سمعنا "خبرية" جديدة ان الرئيس ميقاتي يقول ان هناك عشرة مجالس يجب ان تصدر مراسيم تشكيلها، فاما تصدر كلها او لا يصدراي مرسوم. فقلنا له ان صندوق التعويضات مسؤول عن 60 الف استاذ في التعليم الخاص، واذا لم يتم حل الموضوع قريبا فهو يؤثر سلبا على الاداء التربوي، وعلى صندوق التعويضات، ويدفع النقابة

"يفترض تجديد البروتوكول مع ادارات المدارس الخاصة وضرب الراتب القديم بتسعة"

الى التحرك مجددا نحو الاضراب بداية العام المقبل. فلكي يبدأ العام بشكل سليم، ولاننا ضنينون بالوضع التربوي ونعرف ان البلد لا يحتمل اضرابات، نتمنى على الرئيس ميقاتي نشر مرسوم تغذية صندوق التعويضات واصدار مرسوم تشكيل مجلس ادارة الصندوق، ليبدأ العام الدراسي بشكل طبيعي جدا، وبغير ذلك تكون الحكومة تدفعنا دفعا الى السلبية.

■ هل من هجرة اساتذة للخارج كما يحصل في قطاعات اخرى؟

□ افضل الكفايات التربوية بالقطاع التعليمي هاجرت اما الى الخليج واما الى مصر او كندا، لأن لا الرواتب مشجعة للبقاء في هذه المهنة، ولا التعويضات التي يتقاضاها المعلمون بعد نهاية الخدمة كافية لعيشهم الكريم بعد 30 سنة واكثر من العطاء. فحفاظا على ما تبقى من اساتذة جيدين، وهذا الامر يهم الاهالي لانهم يهتمون بمستوى تعليم اولادهم، يجب حل مشكلة صندوق التعويضات وتشكيل مجلس الادارة، هكذا نحافظ على مستوى التعليم ومستوى الشهادة اللبنانية وعلى بقاء الاساتذة الجيدين في المهنة. اذا دفع الاهالي زيادة الاقساط، فعلى الاقل يحافظون على الاساتذة الجيدين لتعليم اولادهم، فلا يجوز ان تتقاضى المدارس اقساطا مرتفعة ويحصل الاساتذة على الفتات. المصلحة مشتركة هنا بين الاهالي وبين الاساتذة، للحفاظ على صندوق التعويضات وللحفاظ على الاساتذة الاكفاء وعلى القطاع.